

«ملحمة المنسيين» رحلة رهيبة بين الصحراء والبحر للوصول إلى جنة مزيفة

أمل مُشجَّعة للطمحين إلى الهجرة إلى «الفرديوس الأوروبي». ومن المعروف أن أعدادا كبيرة من مواطني دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء يموتون سنويا على طريق الهجرة السرية إلى أوروبا، خاصة على المسار المتوجه إلى جزر الخالدات في إسبانيا.

ويُنسَطُرُ الكاتب قصته المساوية من خلال عدد من الساعين للهجرة من دول أفريقيا الغربية وصولاً إلى بوابات أوروبا. وكان هذا الكتاب قد نال الجائزة الأدبية «أحمد بابا» المنوحة لمؤلف أفريقي في ختام مهرجان الموسم الأدبي الذي ينظم كل سنة في العاصمة المالية باماكو.

ويروي ديالو ملحمة عنيفة ساحة قتالها الفضاء البحري الواقع بين شواطئ أفريقيا الغربية والبحر المتوسط.

كيف يلتقي سيمبوياني وصديق طفولته إيدي، وكلاهما من قرية صغيرة في غرب أفريقيا، كاتب مشهور وشاب يتيم، يجدان نفسيهما بلا هوية على طرق الهجرة التي يحفرها أمل ضعيف في الوصول وتملأها مخاطر فقدان الحياة والغرق والتلاشي.

على مدار رحلة رهيبة من التشويق والخوف والرقب والاصل المتذبذب ورحلة بمشاعر مكثفة بين الساحل الغربي لأفريقيا والبحر المتوسط، يروي لنا ديالو قصة سيمبوياني ورفاقه الذين يعانون من سوء الحظ، ويأخذنا على متن الزورق المسافر خلسة من عمق البحر إلى وجهة قد لا يصل إليها.

يصف الكاتب بدقة متناهية تدفق هؤلاء الآلاف من المهاجرين المستعدين لعبور الصحراء والبحر على أمل مستقبل أفضل. ويبين أنهم لن يدخروا شيئا في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى، على الرغم من خيبة الأمل والمعاناة والمخاطر والموت المحقق بهم في كل لحظة فيما يقتادهم تجار البشر الجدد عبر بحار لا مامن فيها، بينما لا يزال من الممكن الحلم واتخاذ قرار والنضال من أجل حقهم في الكرامة وحياة أفضل.

وتعتبر قضايا الهجرة من أهم ما يطرح ويتداول اليوم ويستحق كتابات أدبية أكثر لرسم ملامح هذه القضية التي ستتفاقم يوما بعد آخر، وتجنب المغالطات بشأنها والمتاجرات السياسية والاقتصادية بالمهاجرين. ويذكر أن «ملحمة المنسيين» هي الرواية الثانية لخليل ديالو بعد إصداره الأول «على حافة الموت» (2018) الذي تاهل إلى القائمة النهائية لجائزة البرتغال للكتاب الأفريقي والقائمة النهائية لـ «جائزة أحمدوك وروما».



رحلة على أمل ضئيل (لوحة للفنان معتوق بوراوي)

داكار - تتناول رواية «ملحمة المنسيين» مؤلفها السنغالي المولود في موريتانيا خليل ديالو مغامرات المهاجرين السريين الأفارقة إلى أوروبا وما يواجهونه من موت جماعي وضياح بين أمواج البحر المتلاطمة حيث لا قريب ولا صديق.

ويُنسَطُرُ الكاتب قصته المساوية من خلال عدد من الساعين للهجرة من دول أفريقيا الغربية وصولاً إلى بوابات أوروبا. وكان هذا الكتاب قد نال الجائزة الأدبية «أحمد بابا» المنوحة لمؤلف أفريقي في ختام مهرجان الموسم الأدبي الذي ينظم كل سنة في العاصمة المالية باماكو.

ويروي ديالو ملحمة عنيفة ساحة قتالها الفضاء البحري الواقع بين شواطئ أفريقيا الغربية والبحر المتوسط.

كيف يلتقي سيمبوياني وصديق طفولته إيدي، وكلاهما من قرية صغيرة في غرب أفريقيا، كاتب مشهور وشاب يتيم، يجدان نفسيهما بلا هوية على طرق الهجرة التي يحفرها أمل ضعيف في الوصول وتملأها مخاطر فقدان الحياة والغرق والتلاشي.

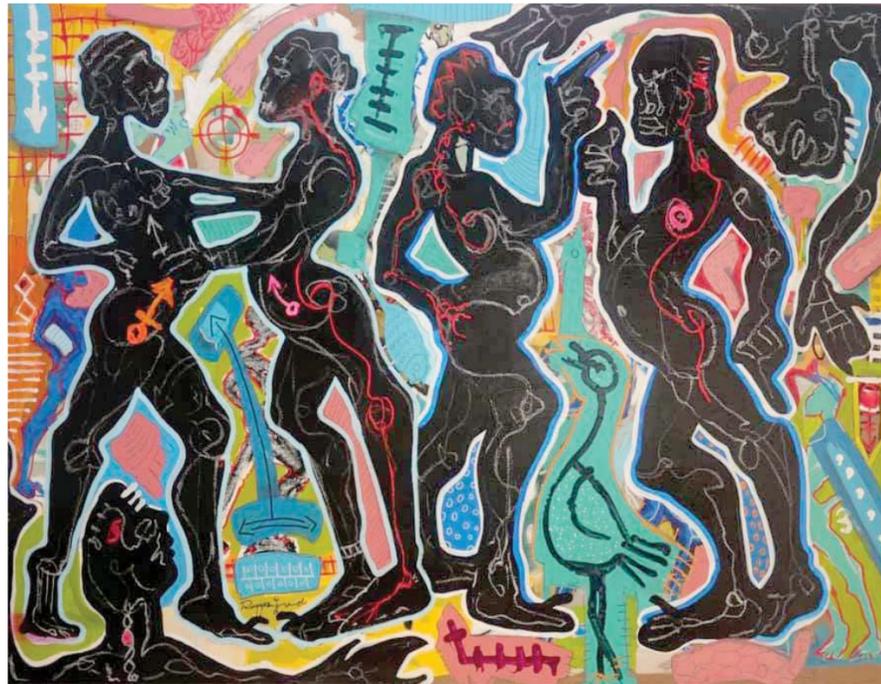
على مدار رحلة رهيبة من التشويق والخوف والرقب والاصل المتذبذب ورحلة بمشاعر مكثفة بين الساحل الغربي لأفريقيا والبحر المتوسط، يروي لنا ديالو قصة سيمبوياني ورفاقه الذين يعانون من سوء الحظ، ويأخذنا على متن الزورق المسافر خلسة من عمق البحر إلى وجهة قد لا يصل إليها.

يصف الكاتب بدقة متناهية تدفق هؤلاء الآلاف من المهاجرين المستعدين لعبور الصحراء والبحر على أمل مستقبل أفضل. ويبين أنهم لن يدخروا شيئا في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى، على الرغم من خيبة الأمل والمعاناة والمخاطر والموت المحقق بهم في كل لحظة فيما يقتادهم تجار البشر الجدد عبر بحار لا مامن فيها، بينما لا يزال من الممكن الحلم واتخاذ قرار والنضال من أجل حقهم في الكرامة وحياة أفضل.

وتعتبر قضايا الهجرة من أهم ما يطرح ويتداول اليوم ويستحق كتابات أدبية أكثر لرسم ملامح هذه القضية التي ستتفاقم يوما بعد آخر، وتجنب المغالطات بشأنها والمتاجرات السياسية والاقتصادية بالمهاجرين. ويذكر أن «ملحمة المنسيين» هي الرواية الثانية لخليل ديالو بعد إصداره الأول «على حافة الموت» (2018) الذي تاهل إلى القائمة النهائية لجائزة البرتغال للكتاب الأفريقي والقائمة النهائية لـ «جائزة أحمدوك وروما».

التعدد اللغوي في حوض النيل الأفريقي.. لغة للنخبة ولغات للعامية

الباحث المصري عمر عبدالفتاح يدعو إلى تعزيز اللغات المحلية



التعدد اللغوي في أفريقيا تحد كبير (لوحة للفنان بسيم الربيس)

في حياتهم وثقافتهم اليومية؛ بل ظلت قاصرة فقط على شرائح معينة من النخب والمتكفين.

أما الشعوب فقد ظلت تستخدم لغاتها في تصريف شؤونها وفي ممارسة حياتها اليومية، ففي الكونغو الديمقراطية، بينها، متساوياً: أي لغات يمكن اختيارها للقيام بهذا الدور؛ وهل يمكن الاعتماد في ذلك على اللغات الأوربية في ضوء وضعها واستخدامها في دول المنطقة؛ أم يمكن للغات المحلية أن تتصلط بأداء هذا الدور؟

ويقول الباحث "قد يكون هذا الطرح مقبولاً للوهلة الأولى؛ إلا أنه من الصعوبة بمكان قبوله ببساطة وبنون دقيق وتعمق، فلو أمعنا النظر والتفكير لوجدنا أن اللغات الأوربية التي تتبناها معظم الدول الأفريقية وعدد غير قليل من دول منطقة حوض النيل كلغات رسمية، لا تستطيع أن تفي بهذا الدور بالشكل المطلوب، وذلك لأن استخدامها سيكون محصوراً بين مجموعة محدودة من أبناء شعوب المنطقة وهي النخب السياسية والمتكفين العارفين والمتكفين لتلك اللغات فقط، وهم يمثلون نسبة قليلة جداً من شعوب المنطقة".

ويرى عبدالفتاح أن من عايش المجتمعات الأفريقية عامة، ومجتمعات حوض النيل بشكل خاص، يدرك جيداً أنه على الرغم من أن اللغات الأوربية قد وفدت إلى أفريقيا منذ أكثر من ثلاثة قرون، ورغم سيطرتها على زمام الأمور السياسية والاقتصادية والتعليمية في معظم الدول الأفريقية، حيث صارت لغة الإدارة والصحف والتعليم واللغة التي تدار بها المناقشات السياسية والمعاملات الاقتصادية الكبرى في معظم دولها، إلا أنها فشلت في أن تتحول إلى لغات تعامل ذات انتشار واسع بين العامة تؤثر

في ضوء هذا الواقع اللغوي يميل عبدالفتاح إلى الطرح الآخر الذي يدفع في اتجاه إمكانية الاعتماد على اللغات المحلية في التواصل بين شعوب المنطقة دون الاعتماد على اللغات الأوربية. ويعزز هذا الطرح أن اللغات المحلية ربما تكون أكثر قرباً وتعبيراً عن هوية شعوب المنطقة. ويضيف "لو طبقنا مفهوم لغة التعامل المشترك وأسقطنا السمات الخاصة بها، سوف نجد عدداً من لغات التعامل المشترك الهامة التي تتمتع بانتشار واسع ومعتبر ويمكن توظيفها لتحقيق التواصل المأمول بين شعوب منطقة حوض النيل، وتتمثل هذه اللغات في اللغة العربية في دول مصر والسودان وجنوب السودان في منطقة حوض النيل وفي منطقة شمال وشرق أفريقيا في إثيوبيا، واللغة السواحلية في شرق أفريقيا عامة وفي كينيا وتنزانيا وروندا وبوروندي وأجزاء من أوغندا والكونغو في منطقة حوض النيل، ولغة اللوجندا في أوغندا، واللغة الأهمرية في إثيوبيا، ولغات اللينجالا والكيندوا واللغوي التي تنتشر كلغات تعامل مشترك في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

ويلفت إلى أن هناك عدداً من العوامل التي تدعم فرص انتشار أي لغة من اللغات وتؤهلها بشكل كبير لتتحول للغة تعامل مشترك، وتتمثل أهم هذه العوامل في عامل النفوذ السياسي والمكانة الاقتصادية والعامل الديني والوضع الثقافي للمجاعة اللغوية المحددة بتلك اللغة.

وعلى مستوى القارة الأفريقية ساهمت هذه العوامل، في رأي الباحث، في ظهور عدد غير قليل من لغات التعامل المشترك التي تستخدم في مختلف أنحاء القارة وحاجتها للمعاملة والأفراد ذوي الخلفيات اللغوية المختلفة للتواصل والتعامل في ما بينهم، مما اضطر تلك الجماعات المتباينة لغوياً لإيجاد لغة أو لغات تعامل مشتركة تكون مفهومة بالمجمل وقادرة على أداء الحد الأدنى من التواصل والتفاهم بين متحدثين لغتهم الأم مختلفة. ومن أهم

اللغات الأفروآسيوية، وفصيلة اللغات النيجر - كونجوية، وفصيلة اللغات النيلية الصحراوية.

ويؤكد أن المشهد اللغوي في منطقة حوض النيل يمثل تحدياً كبيراً يواجه المنطقة ودولها في التواصل المباشر في ما بينها، متساوياً: أي لغات يمكن اختيارها للقيام بهذا الدور؛ وهل يمكن الاعتماد في ذلك على اللغات الأوربية في ضوء وضعها واستخدامها في دول المنطقة؛ أم يمكن للغات المحلية أن تتصلط بأداء هذا الدور؟

ويقول الباحث "قد يكون هذا الطرح مقبولاً للوهلة الأولى؛ إلا أنه من الصعوبة بمكان قبوله ببساطة وبنون دقيق وتعمق، فلو أمعنا النظر والتفكير لوجدنا أن اللغات الأوربية التي تتبناها معظم الدول الأفريقية وعدد غير قليل من دول منطقة حوض النيل كلغات رسمية، لا تستطيع أن تفي بهذا الدور بالشكل المطلوب، وذلك لأن استخدامها سيكون محصوراً بين مجموعة محدودة من أبناء شعوب المنطقة وهي النخب السياسية والمتكفين العارفين والمتكفين لتلك اللغات فقط، وهم يمثلون نسبة قليلة جداً من شعوب المنطقة".

ويرى عبدالفتاح أن من عايش المجتمعات الأفريقية عامة، ومجتمعات حوض النيل بشكل خاص، يدرك جيداً أنه على الرغم من أن اللغات الأوربية قد وفدت إلى أفريقيا منذ أكثر من ثلاثة قرون، ورغم سيطرتها على زمام الأمور السياسية والاقتصادية والتعليمية في معظم الدول الأفريقية، حيث صارت لغة الإدارة والصحف والتعليم واللغة التي تدار بها المناقشات السياسية والمعاملات الاقتصادية الكبرى في معظم دولها، إلا أنها فشلت في أن تتحول إلى لغات تعامل ذات انتشار واسع بين العامة تؤثر

في ضوء هذا الواقع اللغوي يميل عبدالفتاح إلى الطرح الآخر الذي يدفع في اتجاه إمكانية الاعتماد على اللغات المحلية في التواصل بين شعوب المنطقة دون الاعتماد على اللغات الأوربية. ويعزز هذا الطرح أن اللغات المحلية ربما تكون أكثر قرباً وتعبيراً عن هوية شعوب المنطقة. ويضيف "لو طبقنا مفهوم لغة التعامل المشترك وأسقطنا السمات الخاصة بها، سوف نجد عدداً من لغات التعامل المشترك الهامة التي تتمتع بانتشار واسع ومعتبر ويمكن توظيفها لتحقيق التواصل المأمول بين شعوب منطقة حوض النيل، وتتمثل هذه اللغات في اللغة العربية في دول مصر والسودان وجنوب السودان في منطقة حوض النيل وفي منطقة شمال وشرق أفريقيا في إثيوبيا، واللغة السواحلية في شرق أفريقيا عامة وفي كينيا وتنزانيا وروندا وبوروندي وأجزاء من أوغندا والكونغو في منطقة حوض النيل، ولغة اللوجندا في أوغندا، واللغة الأهمرية في إثيوبيا، ولغات اللينجالا والكيندوا واللغوي التي تنتشر كلغات تعامل مشترك في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

ويلفت إلى أن هناك عدداً من العوامل التي تدعم فرص انتشار أي لغة من اللغات وتؤهلها بشكل كبير لتتحول للغة تعامل مشترك، وتتمثل أهم هذه العوامل في عامل النفوذ السياسي والمكانة الاقتصادية والعامل الديني والوضع الثقافي للمجاعة اللغوية المحددة بتلك اللغة.

وعلى مستوى القارة الأفريقية ساهمت هذه العوامل، في رأي الباحث، في ظهور عدد غير قليل من لغات التعامل المشترك التي تستخدم في مختلف أنحاء القارة وحاجتها للمعاملة والأفراد ذوي الخلفيات اللغوية المختلفة للتواصل والتعامل في ما بينهم، مما اضطر تلك الجماعات المتباينة لغوياً لإيجاد لغة أو لغات تعامل مشتركة تكون مفهومة بالمجمل وقادرة على أداء الحد الأدنى من التواصل والتفاهم بين متحدثين لغتهم الأم مختلفة. ومن أهم

اللغات الأفروآسيوية، وفصيلة اللغات النيجر - كونجوية، وفصيلة اللغات النيلية الصحراوية.

ويؤكد أن المشهد اللغوي في منطقة حوض النيل يمثل تحدياً كبيراً يواجه المنطقة ودولها في التواصل المباشر في ما بينها، متساوياً: أي لغات يمكن اختيارها للقيام بهذا الدور؛ وهل يمكن الاعتماد في ذلك على اللغات الأوربية في ضوء وضعها واستخدامها في دول المنطقة؛ أم يمكن للغات المحلية أن تتصلط بأداء هذا الدور؟

ويقول الباحث "قد يكون هذا الطرح مقبولاً للوهلة الأولى؛ إلا أنه من الصعوبة بمكان قبوله ببساطة وبنون دقيق وتعمق، فلو أمعنا النظر والتفكير لوجدنا أن اللغات الأوربية التي تتبناها معظم الدول الأفريقية وعدد غير قليل من دول منطقة حوض النيل كلغات رسمية، لا تستطيع أن تفي بهذا الدور بالشكل المطلوب، وذلك لأن استخدامها سيكون محصوراً بين مجموعة محدودة من أبناء شعوب المنطقة وهي النخب السياسية والمتكفين العارفين والمتكفين لتلك اللغات فقط، وهم يمثلون نسبة قليلة جداً من شعوب المنطقة".

ويرى عبدالفتاح أن من عايش المجتمعات الأفريقية عامة، ومجتمعات حوض النيل بشكل خاص، يدرك جيداً أنه على الرغم من أن اللغات الأوربية قد وفدت إلى أفريقيا منذ أكثر من ثلاثة قرون، ورغم سيطرتها على زمام الأمور السياسية والاقتصادية والتعليمية في معظم الدول الأفريقية، حيث صارت لغة الإدارة والصحف والتعليم واللغة التي تدار بها المناقشات السياسية والمعاملات الاقتصادية الكبرى في معظم دولها، إلا أنها فشلت في أن تتحول إلى لغات تعامل ذات انتشار واسع بين العامة تؤثر

في ضوء هذا الواقع اللغوي يميل عبدالفتاح إلى الطرح الآخر الذي يدفع في اتجاه إمكانية الاعتماد على اللغات المحلية في التواصل بين شعوب المنطقة دون الاعتماد على اللغات الأوربية. ويعزز هذا الطرح أن اللغات المحلية ربما تكون أكثر قرباً وتعبيراً عن هوية شعوب المنطقة. ويضيف "لو طبقنا مفهوم لغة التعامل المشترك وأسقطنا السمات الخاصة بها، سوف نجد عدداً من لغات التعامل المشترك الهامة التي تتمتع بانتشار واسع ومعتبر ويمكن توظيفها لتحقيق التواصل المأمول بين شعوب منطقة حوض النيل، وتتمثل هذه اللغات في اللغة العربية في دول مصر والسودان وجنوب السودان في منطقة حوض النيل وفي منطقة شمال وشرق أفريقيا في إثيوبيا، واللغة السواحلية في شرق أفريقيا عامة وفي كينيا وتنزانيا وروندا وبوروندي وأجزاء من أوغندا والكونغو في منطقة حوض النيل، ولغة اللوجندا في أوغندا، واللغة الأهمرية في إثيوبيا، ولغات اللينجالا والكيندوا واللغوي التي تنتشر كلغات تعامل مشترك في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

ويلفت إلى أن هناك عدداً من العوامل التي تدعم فرص انتشار أي لغة من اللغات وتؤهلها بشكل كبير لتتحول للغة تعامل مشترك، وتتمثل أهم هذه العوامل في عامل النفوذ السياسي والمكانة الاقتصادية والعامل الديني والوضع الثقافي للمجاعة اللغوية المحددة بتلك اللغة.

وعلى مستوى القارة الأفريقية ساهمت هذه العوامل، في رأي الباحث، في ظهور عدد غير قليل من لغات التعامل المشترك التي تستخدم في مختلف أنحاء القارة وحاجتها للمعاملة والأفراد ذوي الخلفيات اللغوية المختلفة للتواصل والتعامل في ما بينهم، مما اضطر تلك الجماعات المتباينة لغوياً لإيجاد لغة أو لغات تعامل مشتركة تكون مفهومة بالمجمل وقادرة على أداء الحد الأدنى من التواصل والتفاهم بين متحدثين لغتهم الأم مختلفة. ومن أهم

تضم القارة الأفريقية عدداً من اللغات المحلية يتراوح ما بين 700 لغة في بعض التقديرات، وما يزيد عن الألفي لغة في تقديرات أخرى، إلى جانب عدد آخر من اللغات الأوربية التي وفدت إلى القارة مع الاستعمار الأوروبي، والتي استقرت فيها وحظيت بوضع متميز في غالبية دول القارة واستمرت فيها حتى بعد رحيل الاستعمار وتحرك الدول الأفريقية، لكنها بقيت لغة النخبة فيما الشعوب حافظت على لغاتها الأصلية.

محمد الحماصي
كاتب مصري

يعتبر كتاب «اللغات في دول حوض النيل ودورها في التواصل الاجتماعي» لعالم اللغات الأفريقية والإستاذ في كلية الدراسات الأفريقية عمر عبدالفتاح إحدى أهم الدراسات التي رصدت أهم لغات التعامل المشترك المحلية في دول حوض النيل التي تضم إحدى عشر دولة هي: مصر والسودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا وروندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية بالإضافة إلى إريتريا.

يستهدف عبدالفتاح في كتابه بيان أهم اللغات الأفريقية وأصولها وأماكن انتشارها وعدد متحدثيها وأبرز لهجاتها وتنوعاتها اللغوية وأهم وظائفها واستخداماتها، وأيا من هذه اللغات يمكن أن تلعب دوراً في التواصل والتقريب بين شعوب دول حوض النيل.

التعدد اللغوي

يرى الباحث أنه من بين هذه اللغات المتعددة في أفريقيا يمكن رصد عدد من اللغات التي تسمى لغات التعامل المشترك؛ ويقصد بها اللغات التي تستخدمها الجماعات ذات الخلفيات اللغوية المختلفة للتواصل بها في الحياة اليومية، وقد تكون هذه اللغات لغات محلية وطنية أو لغات أجنبية وافدة، وبغض النظر عن أصول هذه اللغات فإنها تتسم بعدد من السمات الخاصة كما تقوم بأدوار ووظائف هامة في المجتمعات التي تستخدمها.

ويوضح عبدالفتاح أن منطقة حوض النيل تتميز بكثافة سكانها وبالتنوع العرقي حيث تضم دولها إحدى عشرة شعوباً وقوميات وجماعات إثنية عديدة، ويبلغ إجمالي عدد سكانها حوالي 487.31 مليون نسمة، كما تتسم المنطقة أيضاً بالتعدد اللغوي حيث يصل عدد اللغات المحلية بها حوالي 684 لغة.

وتعكس هذه التعددية اللغوية وتتركز في غالبية إن لم يكن في كل دول منطقة حوض النيل؛ فدولة الكونغو الديمقراطية - مثلاً - تضم نحو 220 لغة محلية، وتضم إثيوبيا ما بين 70 إلى 80 لغة محلية، ويوجد عدد اللغات المحلية في تنزانيا عن 150 لغة محلية، ويبلغ عدد اللغات المحلية في دولتي السودان وجنوب السودان نحو 113 لغة، أما في كينيا فيصل عددها إلى 59 لغة محلية وتضم أوغندا 41 لغة محلية، ويوجد بإريتريا نحو 11 لغة محلية.

ويتابع: حتى الدول التي يمكن اعتبارها من الدول المتجانسة لغوياً مثل مصر ورواندا وبوروندي نجد أنها لا تخلو من هذه التعددية اللغوية، فمصر مثلاً تضم أربع لغات محلية هي: اللغة العربية واللغة النوبية بلهجاتها، واللغة السبوية «الأمازيغية» إلى جانب لغة البيجا التي تنتشر بين سكان مصر من البيجا الذين ينتشرون عبر جبال البحر الأحمر وحتى السودان.

وتضم رواندا وبوروندي عدداً من اللغات المحلية من أهمها لغة الكروندي ولغة الكيندا رواندي واللغة السواحلية ولغتي التشيجا والهافو. وذلك بالطبع بالإضافة إلى بعض اللغات الأوربية «الإنجليزية» والفرنسية» ذات المكانة المتميزة والتي تستخدم في مجالات عديدة في هذه الدول كالتعليم والإعلام والاتصالات والتجارة.. الخ.

ويشير عبدالفتاح إلى أن اللغات المحلية بدول حوض النيل تتوزع على ثلاث فصائل لغوية كبرى هي: فصيلة

